

روسيا ترفع إنتاجها إلى الحد الأقصى لحصتها في «أوبك +»

«جيه.بي مورجان»: استمرار ارتفاع أسعار النفط يحفز نمو الإنتاج الأمريكي



الذي بلغ 5.995 مليار دولار في 2020. وذكر التقرير الذي نُشر، أن إجمالي إيرادات التداول في 2019 كانت قد سجلت 1.3 مليار دولار. وأضاف التقرير أن «شل»، أكبر شركة لتداول الطاقة في العالم، شهدت انخفاضاً نسبته 28 في المائة في مبيعات النفط العام الماضي، إلى ذلك ألغت شركة النفط الحكومية في نيجيريا زيادة أسعار البنزين خلال الشهر الحالي بعد أقل من يوم واحد على قرار جهاز تنظيم سوق الطاقة في نيجيريا بزيادة سعر البنزين لأول مرة منذ (نوفمبر) الماضي. وأشارت وكالة «بلومبيرج» للأخبار أمس الأول، إلى أن قرار شركة نيجيريا ناشيونال بتروليوم كورب وهي المستورد الوحيد للبنزين في البلاد يعني أن الشركة ستظل تتحمل تكلفة دعم أسعار الوقود في أكبر اقتصاد في إفريقيا. رفعت روسيا إنتاجها من النفط خلال الشهر الحالي ليصل إلى الحد الأقصى لحصتها المقررة وفق اتفاق تجمع «أوبك بلس»، وفقاً لما أظهرته بيانات اقتصادية أمس.

ونقلت وكالة «بلومبيرج» للأخبار عن بيانات مؤسسة «سي.دي.يو-تي.إي.كيه» التابعة لوزارة الطاقة الروسية القول «إن متوسط إنتاج روسيا خلال أول 11 يوماً من الشهر الحالي كان 1.388 مليون طن يوميا من النفط الخام والمكثفات النفطية، وهو ما يعادل 10.174 مليون برميل يوميا، بزيادة قدرها نحو 79 ألف برميل يوميا عن متوسط الإنتاج في (فبراير) الماضي».

قال محللون لدى «جيه.بي مورجان» في مذكرة أسبوعية «إن من المتوقع أن يؤدي استمرار ارتفاع أسعار النفط إلى تحفيز زيادة إنتاج الخام الأمريكي هذا العام». ووفقاً لـ «رويترز»، أكدوا أنه في ظل الأسعار الحالية، ثمة جدوى اقتصادية لأغلب مشغلي العمليات البرية في الولايات المتحدة، ما يترك مجموعة كبيرة من المشغلين، من الشركات العامة الكبرى إلى الشركات المملوكة ملكية خاصة، في موقف جيد لتكثيف الأنشطة في النصف الثاني من العام الجاري وبناء زخم قوي لإنتاج كميات أكبر في 2022.

ويتوقع البنك حالياً أن يبلغ إنتاج النفط الخام الأمريكي في المتوسط 11.78 مليون برميل يوميا في (ديسمبر) 2021 بارتفاع قدره 710 آلاف برميل يوميا على أساس سنوي.

وأكد البنك أن إنتاج النفط المحكم في الولايات المتحدة سيبلغ في المتوسط 11.36 مليون برميل يوميا في 2021 مقارنة بمتوسط 11.32 مليون برميل يوميا في العام الماضي.

من جهة أخرى، زادت أرباح «رويال داتش شل» العام الماضي من تداول النفط الخام والمنتجات المكررة في 2020 إلى الضعف مقارنة بالعام السابق لتسجل 2.6 مليار دولار، ما قدم دفعة تعوض الانخفاض في الطلب على الطاقة بسبب جائحة فيروس كورونا.

وشكلت عمليات تداول النفط لدى «شل»، المعروفة داخلياً بقطاع التداول والإمداد، 43 في المائة من إجمالي أرباح قسم المنتجات البترولية

تركيا تحقق أعلى زيادة إنتاج صناعي في «مجموعة 20»



مصطفى وارانك

أعلن وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي مصطفى وارانك، أن بلاده حققت في يناير الماضي أعلى نسبة زيادة في الإنتاج الصناعي بين دول مجموعة العشرين. جاء ذلك في تصريحات أدلى بها، في العاصمة أنقرة.

وقال إن الإنتاج الصناعي في تركيا ازداد في يناير 11.4 بالمئة على أساس سنوي متجاوزا التوقعات وهذه أعلى نسبة زيادة بين دول مجموعة العشرين.

من جهة أخرى، أكد وارانك أن بلاده ستجعل بيئة الاستثمار لديها أكثر جاذبية عبر «حزمة الإصلاح الاقتصادي» التي سيعملها الرئيس رجب طيب أردوغان، في وقت لاحق اليوم. وكشف بأن القطاع الصناعي وفر، على الرغم من جائحة كورونا، 337 ألف فرصة عمل جديدة. وأكد أنهم يهدفون

لتحقيق قفزة في عام 2021 بمجال الصناعات التحويلية والصادرات. وأكد وزير الصناعة التركي على أهمية محافظة بلاده على الأرقام التي حققتها في مجال الصناعات التحويلية. وأشار أنّ تركيا ستسجل زيادة مستقرة في حجم النمو اعتمادا على المنتجات ذات القيمة المضافة. وفي فترة الوباء كانت تركيا بحسب الوزير من بين أكثر الدول تقدما للمساعدات الطبية، وأنهم سيواصلون هذه السياسة.

«النقد الدولي»: خطة بايدن ستؤثر إيجاباً على الاقتصاد العالمي



غيري رابيس

اعتبر صندوق النقد الدولي، أن خطة الرئيس الأمريكي جو بايدن لتحفيز الاقتصاد المحلي ستؤثر إيجاباً على النمو العالمي.

وقال المتحدث باسم الصندوق غيري رابيس، خلال مؤتمر صحفي بواشنطن العاصمة، إن الخطة الأمريكية ستكون لها «آثار إيجابية على بقية الاقتصاد العالمي».

وتوقع استعادة معظم الدول من «زيادة الطلب الأمريكي على السلع الأساسية، وكذلك واردات السلع والخدمات». ما سيساهم في النمو والتعافي العالميين.

لكن المسؤول الدولي، دعا إلى مراقبة المخاطر المحتملة لضخ كميات ضخمة من الأموال في أكبر اقتصاد بالعالم؛ حيث يتوقع المحللون أن تؤدي الخطة إلى ارتفاع التضخم.

وارتفعت تحذيرات اقتصاديين حول العالم، مؤخراً، من احتمالية حدوث

موجة تضخم حادة في مختلف الدول التي أقرت حزم تحفيز. لتطال الموجة البلدان النامية وتؤثر سلباً على أرقام يناير الماضي، توقع صندوق النقد نمو

الاقتصاد الأمريكي بنسبة 5.1 بالمئة في 2021.

رئيس قال إن الصندوق يتوقع حالياً، بعد خطة التحفيز، نمواً إضافياً بين 5 إلى 6 بالمئة سنوياً على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة داخل الولايات المتحدة، و«ذلك يعني مراجعة التوقعات إيجاباً للاقتصاد الأمريكي، ورفع توقعات النمو العالمي».

ومن المنتظر أن ينشر الصندوق تحديثاً لتوقعات نمو الاقتصاد العالمي، عبر تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، في 6 أبريل المقبل. وزاد المتحدث باسم الصندوق: «حتى ذلك الحين، سنجري تحليلاً معمقاً أكثر حول تأثير خطة التعافي الأمريكية».

وكان صندوق النقد الدولي، رفع في يناير الماضي توقعات النمو العالمي، من 5.2 بالمئة إلى 5.5 بالمئة؛ نتيجة تسارع حملات اللقاح ضد فيروس كورونا، وخطط الدعم الاقتصادي الحكومية.

السودان: التضخم السنوي يقفز 330.7 بالمئة في فبراير



الدولار، مقارنة مع 55 سابقاً. وتظهر مؤشرات الأسابيع الأولى من القرار المتخذ الشهر الماضي، أن الفجوة تقلصت بين السوقين الرسمية والموازية، وسط توقعات باختفاء الأخيرة، حال نجح البنك المركزي بتوفير حاجة السوق من الدولار.

ويشهد السودان تطورات متسارعة ومتشابكة، ضمن أزمة الحكم، منذ أن عزلت قيادة الجيش عمر البشير من الرئاسة في 11 أبريل 2019، تحت وطأة احتجاجات شعبية بدأت أواخر 2018، تنديدا بتردي الأوضاع الاقتصادية.

وفي أكتوبر الماضي، أعلنت الحكومة الانتقالية تطبيق رفع الدعم عن الوقود (البنزين، الديزل) ودخوله حيز التنفيذ، ضمن إجراءات موازنة معدلة أجازها السودان في أغسطس الماضي.

وتستهدف الحكومة السودانية في موازنة العام 2021 معدلات تضخم في حدود 95 بالمئة.

ويتوقع أن تتسارع أسعار المستهلك في البلاد خلال الشهر الجاري، مع تنفيذ البنك المركزي السوداني، تعويماً جزئياً في سعر صرف الجنيه إلى 375 أمام

قفز معدل التضخم السنوي في السودان بنسبة 330.78 بالمئة خلال فبراير الماضي، مقابل 304.33 بالمئة في يناير السابق له.

وقال الجهاز المركزي للإحصاء (حكومي) في بيان، الخميس، إن معدل التضخم الشهري ارتفع بنسبة 26.45 بالمئة في فبراير عن الشهر السابق له.

ويأتي صعود أسعار المستهلك، مدفوعاً بارتفاع جميع مكونات مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 266.99 على أساس سنوي، مقارنة مع 248.27 بالمئة في يناير.

طلبات إعانة البطالة الأميركية تنخفض لأدنى مستوى منذ نوفمبر

انخفضت الطلبات الجديدة لإعانات البطالة الأمريكية، بمقدار 42 ألف طلب خلال الأسبوع الماضي، لتسجل أدنى مستوى منذ أوائل نوفمبر 2020، بدعم عمليات التغطية ضد فيروس كورونا.

وقالت وزارة العمل الأمريكية في بيان، الخميس، إن 712 ألف أمريكي تقدموا بطلبات للحصول على إعانات البطالة في الأسبوع المنتهي بتاريخ 6 مارس الماضي، مقارنة بـ 75 ألفاً بالفترة المعدلة للأسبوع السابق.

ويعتقد على نطاق واسع، أن عدد الأمريكيين الذين يفقدون وظائفهم بشكل دائم أو مؤقت، أكبر بكثير مما يرد بالبيانات الرسمية.

وبلغت طلبات الإعانة الأسبوعية الجديدة ذروتها عند حوالي 6.9 ملايين في الأسبوع الأخير من مارس 2020، في أوج الموجة الأولى من الجائحة، لكن عدد الطلبات تراجع منذ ذلك الحين.

وتساعد عمليات التغطية ضد فيروس كورونا، في إبطاء فقدان الوظائف وسط توجهات لتخفيف الإجراءات الاحترازية المتبعة بعدد من الولايات الأمريكية.

إسبانيا تقر حزمة 13.1 مليار دولار لمساعدة الشركات المتضررة من الجائحة

قالت الحكومة الإسبانية إن مجلس الوزراء أقر حزمة بقيمة 11 مليار يورو (13.1 مليار دولار) للشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها في التغلب على الأزمة التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، منها سبعة مليارات يورو المساعدات المباشرة.

كما تتضمن الحزمة ثلاثة مليارات يورو تخصص لإعادة الهيكلة الطوعية للديون التي قدمتها البنوك بدعم من الدولة للشركات المتضررة من الجائحة، والكثير منها في قطاع السياحة، بينما سيتم تخصيص مليار يورو في صورة عمليات ضخ لرأس المال.

وقالت وزيرة الاقتصاد الإسبانية ناديا كاليينو للصحفيين بعد اجتماع مجلس الوزراء «المدّة والأثر الاقتصادي للجائحة يزيد من خطر الإفراط في المديونيات... من خلال التحرك في التوقيت الصحيح، سنتجنب تكلفة أكبر في المستقبل».

الاقتصاد البريطاني ينكمش بفعل القيود في يناير

سجل الاقتصاد البريطاني انكماشاً في (يناير)، بفعل إجراءات مكافحة كوفيد - 19، في حين تراجعت التجارة الخارجية بشكل قياسي مع خروج لندن من السوق الأوروبية الموحدة.

وبحسب «الفرنسية»، انكمش الاقتصاد البريطاني بنسبة 2.9 في المائة في (يناير) بعدما سجل تحسناً بنسبة 1.2 في المائة في (ديسمبر) على ما أظهرت أرقام رسمية صادرة أمس عن مكتب الإحصاء الوطني.

وأوضح مكتب الإحصاء الوطني في بيان أن إجمالي الناتج المحلي تراجع بعدما سجل تحسناً بنسبة 1.2 في المائة في (ديسمبر). وتقلص الاقتصاد بنسبة 9 في المائة مقارنة بما كان عليه في (فبراير) 2020 قبل تأثير الجائحة.

وقال جوناثان اثو خبير الإحصاءات في المكتب «تلقى الاقتصاد ضربة قوية في (يناير) أتت أقل بقليل مما كان يخشاها البعض مع تضرر المتاجر والمطاعم ومصنفي الشعر والمدارس، بسبب قيود احتواء الفيروس».

وشدد على أن القطاع الصناعي سجل أول تراجع في الإنتاج منذ (أبريل) ولا سيما في قطاع السيارات.

وكان إجمالي الناتج المحلي في بريطانيا تراجع بشكل قياسي العام الماضي بنسبة 10 في المائة ولا سيما أنها سجلت أكبر معدل وفيات في أوروبا. وسجلت بريطانيا أكبر تراجع لاقتصادها بين الدول الصناعية السبع الكبرى.

ورأى بول دابيلز من «كابيتال إيكونوميكس» أن (يناير) «يقترض أن يكون أسوأ شهر في العام، علماً بأن حملة التلقيح وإعادة فتح الاقتصاد ستخفف النشاط».

اقتصاد إفريقيا يعاود النمو في 2021 رغم تفاقم الفقر والدين



رؤساء دول إفريقيا

للاجئحة في 2020. وسلط تقرير المصرف الضوء على أن 39 مليون شخص إضافي قد يقعون تحت خط الفقر الحاد البالغ 1.9 دولار في اليوم الواحد، في زيادة عن الرقم البالغ نحو 30 مليون شخص العام الماضي.

وتوقع المصرف أن تحقق البلدان المصدرة للنفط والمواد الخام مثل الجزائر ونيجيريا وأنجولا وجنوب إفريقيا نمواً بنحو 3 في المائة، فيما تحقق الاقتصادات الأكثر تنوعاً مثل ساحل العاج وإثيوبيا نمواً بنحو 4.1 في المائة، بعدما عانت بالفعل آثاراً أقل حدة

قال البنك الإفريقي للتنمية: إن اقتصاد القارة سيعاود النمو في شكل إجمالي خلال عام 2021 بعد الركود الذي سببته جائحة كوفيد - 19، فيما حذر من أن الفقر والدين العام سيواصلان الارتفاع.

وكان الانكماش 2.1 في المائة لاقتصادات عموم إفريقيا قد تسبب في ركود هو الأول خلال 50 عاماً، لكنه سيفسح المجال لنمو 3.4 في المائة هذا العام، على ما ذكر المصرف في تقرير آفاق الاقتصاد الإفريقي في 2021.

ويتوقع صندوق النقد الدولي نمواً 3.1 في المائة أقل تفلواً من المصرف الإفريقي الذي تقوم مهمته على تمويل الاستثمار في البلدان الإفريقية وتقديم المشورة والمساعدة التقنية لمشاريع التنمية.

وتوقع المصرف الإفريقي للتنمية حدوث أقوى انتعاش لاقتصادات مثل المغرب وتونس وموريشيوس التي تعتمد على السياحة 6.2 في المائة، رغم تراجع إجمالي الناتج المحلي لديها في شكل أكبر العام الماضي.